الإثنية المسيّسة: الأدبيات والمفاهيم*

شفيق الغبرا
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقـدمة

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على الاثنية كظاهرة اجتماعية سياسية هامة مؤثرة على الدولة والمجتمع. اذ سيتم، عبر تقييم الأبحاث المتعلقة بالاثنية والصادرة باللغة الإنجليزية، التعرف على أهم مكوناتها، ومسبباتها، بالإضافة للحلول الممكن توفيرها في مواجهة الأزمات الناتجة عن تبلورها. وبينما لا يشتمل البحث على كل ما له علاقة بالاثنية، فهو ليس تقريرا ببيلوغرافيا عن الموضوع، الا أنه سيتعرض لأهم الاتجاهات والمدارس الفكرية المتعلقة بها. ولقد وجدت في الطبيعة التراكمية المتعددة الأبعاد للابحاث الصادرة باللغة الإنجليزية عن الاثنية سببا كافيا لتغطيتها في بحث مستقل. كما تحتوى هذه الدراسات على أساس نظري هام قد يساهم في بلورة فهم افضل لهذه الظاهرة. ولا يقصد من هذه المراجعة التقليل من قيمة الدراسات الجاده الصادرة باللغة العربية حول الموضوع. فمن الواضح، وبالرغم من الحواجز السياسية والمجتمعية المعوقة لدراسة الاثنية محليا، فإن بدايات جديده اخذت تشق طريقها.

وتنبع أهمية الاثنية، وبالتالي قضايا الأقليات والصراعات القبلية والطائفية، في الوطن العربي، من وجودها كمكون رئيسي لمجتمعاتنا العربية النامية، وضرورة أن نعي أبعادها، جذورها وأسبابها، بهدف تقديم الحلول السليمة التي تضمن لكل المواطنين حقوقهم، ولكل الاثنيات والأقليات مساواتها، وللوطن العربي وحدته وأمنه[1] وتتمتع

* أود ان اتوجه بالشكر الى أ.د. اسماعيل صبري مقلد والى د. وليد مبارك للملاحظات القيمة التي قدماها بعد قراءتهما لمسودة سابقة من هذه الدراسة.

الظاهرة الاثنية بأهمية كبرى نظرا لسعى الكثير من القوى الخارجية لاستغلالها في اطار خلق مزيد من التفتيت في البلاد العربية. ففي مقال للصحافي الاسرائيلي Yinon (1982)، أوضح ينون أن استراتيجية اسرائيل في الثمانينات والمستقبل تجاه العرب يجب أن تعتمد أساسا على المسألة الاثنية الطائفية في المجتمعات العربية. من المغرب حيث العرب والبربر الى السودان ومصر والسعودية والكويت والبحرين والإمارات ولبنان وسوريا والعراق، التناقضات الاثنية والطائفية تعم كل دولة وهي كما يقول ينون، قابلة لاستغلالها من جانب اسرائيل لفرط ما يسميه «ببيوت الشدة» العربية. ويؤكد ينون أن قضايا الأكراد، الدروز، السنة، الأقباط، الشيعه، الأشوريين، البربر، العلويين والموارنة، المتداخلة مع الصراعات الاجتماعية والمشكلات السياسية والاقتصادية داخل كل دولة عربية وبين الدولة والأخرى جميعها قابلة للانفجار إذا ما أحسن استغلالها. وفي هذا يقول زئيف شيف أقدر مراسل عسكري إسرائيلي تعليقا على حرب العراق وايران إن أفضل مايمكن أن يخدم المصالح الإسرائيلية في العراق والكلام لشيف «هو تفتت العراق الى دولة شيعية، ودولة سنية، وانفصال الجزء الكردي (Shahak, 1982).

الصحوة الاثنية بين الأدبيات القديمة والجديدة

«الصحوة الاثنية»، أو «الوطنية الاثنية»، تنتشر عبر القارات الخمس. إنها صحوه تهدد بخلق وحدات سياسية جديدة، بالإضافة الى تحالفات وانقسامات جديدة اذ أن الكثير من المجموعات والوحدات الصغرى المسماه اثنية بالمجتمعات البشرية، كالوحدات القائمة على العرق، الدين، والانتماء القبلي، بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها مؤثرة على سياسات وقرارات الحكومات وبحالات محددة وجود الحكومات مرتبط بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.

ولفهم هذا التوجه وهذه الحركة لابد لنا من رؤية الوحدات والمكونات التي تقع خلف المؤسسات، الدول، والبنى الفوقية. كما أنه ومن أجل ملاحقة الاثنية خلال عملية تطورها والبحث عن تعبيراتها علينا أن نغوص في المكونات المجتمعية الى الأعماق والجذور حيث الفرد، الأسرة، القبيلة، الطبقية، الهويات المختلفة، الولاءات المتناقضة، القيم والايديولوجيات. بمعنى آخر، فان «التنمية السياسية» ليست «بناء المؤسسات» كما عرفها علم التنمية بالسياسة المقارنة، بل هي أكثر من ذلك. إنها أساسا المعادلة الواقعة ما بعد المؤسسة. إنها المعادلة الثقافية، السياسية، الدينية، الإنسانية، الاجتماعية، الطبقية، الاقتصادية، القائمة حول الصراع والسلطان والوحدات التي تحيط بالمؤسسات القائمة[٢] (Enloe, 1973: 14). لهذا فما قد يبدو مؤسسة قوية قد لايكون في الحقيقة كذلك. وهو مايجعل الاثنية (خاصة بظروف العالم الثالث وعالمنا العربي) موضوعا في غاية الأهمية للتنمية السياسية.

الأدبيات والكتابات الأولى عن الاثنية بعد الحرب العالمية الثانية في المجتمعات الاشتراكية والغربية الرأسمالية استبعدت احتمال استمرار بقاء الاثنية في الدولة العصرية الحديثة. لهذا نما توقعين اثنين، الأول ليبرالي والثاني راديكالي (Glazar & Moynihan, 1975: 6-7; Peterson, 1979 :2-3) . التوقع الليبرالي أسس مفاهيمه حول الاثنية بناء على الاعتقاد بأن نمو الاتصالات والثقافة داخل المجتمعات بالاضافة لنمو الدول الحديثة والمؤسسات سيذيب ويلغى «العلاقات الأولية» Primordialties في المجتمع وسيستبدلها بعلاقات حديثة قائمة على الولاء للدولة ومؤسساتها. وكان الاعتقاد بأن الفوارق القائمة على أساس العائلة، القبيلة، العشيرة، والعرق ستذوب في الدولة. هذا المنطق تأثر بالفكرة القومية كما عرفها الغرب منذ الثورة الفرنسية. كما تأثر بتجربة «وعاء الانصهار» Melting pot الأمريكية. لهذا نجد أن Lerner (1958) في دراسته الثنائية القائمة على التناقض بين الحداثة والتقليد، أكد ان الطبقة، القبيلة، الاثنية، والدين، هي جزء من نظام تقليدى يحتضر. كما ان جابرييل الموند وسدني ڤيربا في دراستهما الثقافة المدنية آمنا بأن «وعاء الانصهار» ونهاية العلاقات الأولية لصالح علاقات أوسع هو التطور الطبيعي للثقافات وللمجتمعات التقليدية التي يفترض أنها تتطور باتجاه «الثقافة المدنية» النموذجية. أما الموند وفيربا (١٩٦٣) فلم يحاولا مجرد التمييز بين الثقافات الفرعية المتنوعة في البلدان التي درساها (المكسيك، انجلترا، الولايات المتحدة، ألمانيا، إيطاليا)، اذ أعتمدا فقط على التعليم والجنس كأساس للتمييز بين الفئات المختلفة داخل كل أمة (Bill & Hardgrave, 1973:90) . إلا أن الفرضية الليبرالية وصلت قمتها في ادبيات «بناء الدول والأمم الحديثة» (Deutch,1953; Lindberg, 1963; Haas, 1958)، التي تنبأت بانصهار وذوبان كل العلاقات القائمة على العرق، اللون، القبيلة والدين في المجتمعات النامية. وقد بدأت هذه الفرضية الليبرالية تواجه تحديات وعقبات جدية في أواخر الستينات عندما بدأت الأحداث تسير بالاتجاه المعاكس.

من جهة أخرى، توقعت الفرضية الراديكالية (الماركسية) أن نمو المجتمعات المسماه «تقليدية» باتجاه الحداثة سوف يتم من خلال بناء البنية الاجتماعية الاقتصادية التحتية التي ستحول العلاقات الأولية الى علاقات مبنية على الطبقة. بمعنى آخر، فان الانقسامات الرأسية بالمجتمع ستتحول من خلال بناء القاعدة الانتاجية الى علاقات أفقية وطبقيه. وهذه الفرضية أيضا واجهت معضلة عدم تحول العلاقات الرأسية الى طبقية بالرغم من نشوء الطبقات بالمجتمعات النامية.

وقد عكست هذه الاتجاهات والفرضيات الى حد كبير الأحداث الحاصلة في العالم الغربي والثالث في العقد الذي تلا الحرب العالمية الثانية. ففي الغرب شكل الاستقرار السياسي الذي شهدته فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفرضية وعاء الانصهار، أساسا لهذا التفاؤل. أما بالشرق الأوسط فعندما كان رضا شاه وأتاتورك يخوضان تجربة

«التحديث» وعندما كانت وحدة مجتمعات الشرق الأوسط وغيرها من الشعوب الرازحة تحت الاستعمار تبدو قوية خلال فترة الصراع ضد المستعمر، فان الكتابات والأدبيات واكبت هذا الاتجاه العام ففرضت الحلول والنظريات التي تلاءمت معه. وعندما بدأت الأحداث تثبت بأن الاثنية مازالت قوية وبأن فرضية «وعاء الانصهار» ليست مطلقة وبأن القوى الاثنية بدأت بالانفجار كالبراكين في هذه الدولة أو تلك بالغرب أو الشرق، بدأت الأدبيات والكتابات الفكرية في ملاحقتها. وقد شكل بروز الحركة السوداء وحركات اقليات اخرى بالولايات المتحدة إضافة للحركات الاثنية مثل حركة كويبيك، الباسك، ويلز، ايرلندا عاملا حاسما في نمو مفهوم الاثنية (Esman, 1977) . هكذا بدأ بأواخر الستينات وأوائل السبعينات من هذا القرن عدد من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا بالاضافة لعلماء السياسة باعادة النظر بالمفاهيم القديمة حول الاثنية وباعادة دراسة الاثنية كظاهرة.

لقد اعتمدت الجهود الجديدة على الحاجة لفهم مسألة الاثنية عن طريق استخدام مفاهيم جديدة ليست مستخلصة من التناقض القائم على ثنائية التقليد ـ والحداثة، أو «الثقافة المدنية» النموذجية. فقد بدأ الباحثون باكتشاف أن التناقض بين المجتمعات الحديثة والقديمة ليس بالحجم المصور. وأن افتراض مجموعة ركائز وأسس لما هو حديث وما هو قديم كثيرا ما يخطىء حيث يلتقى القديم بالحديث (Gusfield, 1967) . وعلى هذا فان الحداثة لاتعني غياب الاثنية كما أن «الثقافة المدنية» النموذجية هي فرضية نظرية أكثر من كونها تمثل واقعا اجتماعيا وسياسيا محددا. إن هذا التطور الجديد جاء بفهم جديد للاثنية والانقسامات الرأسية بالمجتمعات. فهذا الجيل من الكتاب لم يعد يعتمد كلية على الدولة كمصدر للدراسة والبحث لكنه انتقل الى ماهو أبعد وأعمق باتجاه المجتمع حيث القوى والتشكيلات الاجتماعية التي تؤثر بالسياسة والدولة، والتي تشكل المجتمع أو المجتمعات التى يعتمد استمرار الدولة عليها. وهكذا بدأ «نموذج» جديد يؤكد نفسه، والنموذج هو البحث العلمي الذي يهدف الى مزيد من المعرفة والممارسة العلمية القائمة على انجازات علمية سابقة موافق عليها من قبل جزء (أو أكثر) من الجماعة العلمية (Kuhn, 1970: 10) . ولايعنى ذلك اعتماد هذه الأدبيات والدراسات على نموذج واحد بالمعنى الضيق للكلمة. فالعلوم الانسانية ليست في دقة العلوم الفيزيائية. فالكتابات الجديدة التي برزت بأواخر الستينات وأوائل السبعينات والثمانينات متشعبة كتشعب عالم الاثنية. كما أن الحلول التي تفترضها لهذه المشكلة متفرعة كتفرع المشكلات الناجمة عن الاثنية. الذي يوحد هذه الأدبيات هو الحساسية العامة لشيء يقع ما وراء الدولة والمؤسسة وعلاقات الدول. فهم يحاولون معرفة وحدات وولاءات تختلف عن تلك التي نعرفها في الولاء الجغرافي الوطني. وبينما نجد أن بعض المفكرين والباحثين يعبرون عن تحول حاد بعيدا عن الأدبيات التقليدية حول الاثنية نجد أن البعض مازال يستخدم المفاهيم القديمة لدراسة الحقائق الجديدة.

الاثنية، الهوية والقومية

للاثنية مستويين اثنين. المستوى الأول وهو «المعطى» الذي يولد الفرد به (العلاقات الدولية). والمستوى الثاني هو تكون هوية اثنية محددة قائمة على هذه العلاقات الأولية. المستوى الأول من الاثنية عام وموجود في كل إنسان ويمكن تسميته بالفئة أو المجموعة الاثنية. وهكذا فالفرد مولود في لغة محددة، عرق، لون، لهجة، إقليم، دين ومذهب. كل هذه المكونات مرتبطة بالاثنية كفئة عامة. هذا وبالامكان تصنيف كل الأفراد والجماعات بكل مجتمع، بالغرب أو بالشرق، بلبنان أو بالكويت، الى فئات ومجموعات عامة على أساس هذه العلاقات الأولية الاثنية.

وبالنسبة للمدرسة التقليدية، فان الاثنية ترتبط بالعلاقات الأولية التي تنم عن المستوى الأول من الاثنية، وكما يقول كليفورد غيرتز، الاثنية هي «المعطى النابع من ولادة الفرد الى جماعة دينية تتكلم لغة محدودة أو حتى لهجة من لغة، وتتبع ممارسات اجتماعية محددة» (Geertz, 1963: 109).

أما المستوى الثاني والأهم من الاثنية فيتعلق بالرابطة الأقوى من بين كل العلاقات الدولية التي لها التأثير الأكبر على كل فرد من المجموعة أو الفئة. ومن ذلك اللون (الهوية السوداء بالولايات المتحدة)، والإقليم (هوية الكويبيك في كندا)، والمذهب (الهوية المارونية في لبنان)، والقبيلة (قبائل الايبو (Ibo) في نيجيريا). فهذه الجوانب من العلاقات الأولية تحدد معرفة أعضاء هذه المجموعات بذاتها كما تحدد معرفة الآخرين بها. هذه الوحدات قد تصغر أو تكبر، وقد تتناسب مع تشكيل دولة من الدول وقد تتناقض. ومن هنا فان هذا المستوى الثاني من الاثنية يحتوى على عناصر كثيرة تتفاعل بمستويات مختلفة وبالتالي يختلف تأثيرها على تكون الهوية الاثنية. فالكردى قد يكون عراقيا أو إيرانيا أو تركيا، وهو مسلم، وينتمي لقبيلة محددة، وقد يكون عاملا أو موظفا أو مقاتلا. لكنه معروف اليوم ككردى لأن هذه هي الهوية التي تسيطر على كل الجوانب الأخرى المتصلة بتركيبه الاثني. ولهذا تصبح «الكردية» هي الأساس (أى رابطة الأرض واللغة والعرق) الذي يتحكم في كل الروابط الأخرى.

يمكن النظر الى كل فئة أو مجموعة اثنية أو قومية أيضا على هذا الأساس. فالعرب مثلا فئة اثنية لكنها ليست هوية اثنية لأنها تفتقد، على الأقل مرحليا، وعيها لوجودها وذاتها. والمقصود بهذا الوعي لا المعرفة أو التأكيد اللفظي على أنهم يشكلون أمة، ولكن الأساس في هذا هو القدرة على ترجمته عبر السلوك السياسي والتنظيمي وأشكال النشاط الانساني المختلفة. أما عن الشيعة، والدروز والموارنة في لبنان، فعن طريق الرباط المذهبي تحولت الى هويات اثنية تجاوزت وضع الفئة أو المجموعة.

هذه الهوية أو المستوى الثاني من الأثنية أطلق عليها الكثير من الأسماء. انها «الوعي

الاثني»، «التسيس الاثني»، «الإدراك الاثني» وفوق كل شيء «الوطنية الأثنية». وكانت فرضية الوطنية أو القومية الاثنية قد قدمت من خلال كتابات ولكر كونور الذي استخدم تعبير «الشعوب المدركة لاثنيتها». وكونور هو الذي أدخل الى الاجتماع السياسي تعبير الوطنية الاثنية، وهو الذي ربط هذا المفهوم بالثورة الفرنسية (Connor, 1972)[٣]. إن الاثنية المسيَّسة عبارة عن «جماعة يتوفر لديها احساس خاص بالتضامن» (Smith, 1981: 65)، ولديها أيضا ادراك لوجودها وخصوصيتها كما تمتلك شعورا بالاعتزاز بالذات «ومجموعة من القيم والرموز المشتركة» (Smith, 1981: 65). وهدفها كمجموعة اثنية له طابع سياسي ويدور حول الدولة. واذا كانت قد عبرت عن نفسها عن طريق الدين، اللغة، الانتماء للأرض، العلمانية، العرق، الطبقة، او اي مركب من هذه العوامل، فإنها كلها، حسب كونور وسميث، شكل من اشكال الاثنية المسيسة.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك فروقا كبيرة بشأن المستوى الثاني من الاثنية (الاثنية المسيسة). فبينما يسعى الأكراد باتجاه الانفصال، لا تسعى الهوية السوداء في الولايات المتحدة سوى الى تحسين وضعها العام والدفاع عن حقوقها ضمن شرعية الدولة. فالاثنية المسيسة تختلف في مسبباتها، كما تختلف في مطالبها وغاياتها، بل وتختلف في حدتها ودرجة احتقانها.

إن هذا التحول من الفئة أو المجموعة القائمة على العلاقات الدولية الى حالة توكيد الذات هو الذي يجعل الاثنية ظاهرة في غاية الأهمية. ويؤكد فيشمان أن «الفئة الاثنية تصبح قومية عندما تمتلك صورة عن نفسها، وعن ماضيها الجماعي وكذلك عندما يدرك ويتجاوب أعضاؤها مع هذه الصورة» (Fishman, 1968: 329) «فتسيّس الاثنية يترجم البحث الفردي عن المعنى والانتماء الى مطلب جماعي للاحترام والسلطان» (Rothschild, 1981: 6).

إن أحد الذين أضافوا إضافات هامة للأدبيات حول الادراك والوعي الاثني هو البريطاني انثوني سميث، ففي كتابه «الصحوة الاثنية» يصنف سميث الاثنية المسيسة كما صنفها كونور كظاهرة قومية. ويؤكد أن الاثنية المسيسة «مرتبطة بقوة مع قبول الايديولوجيات القومية في العالم الحديث، ومرتبطة أيضا بنمو حركات قومية واعية لذاتها» (Smith, 1981: 18). وهذا الاتجاه الخاص «بالصحوة الاثنية هو ابتعاد عن الاستراتيجيات الانعزالية المهادنة (المعروفة لدى الاقليات الاثنية) باتجاه الكوميوناليزم[٤] أو باتجاه التسيير الذاتي، أو الانفصال، أو باتجاه الانفصالية[٥] (Irredentalism) (Smith, 1981: 17). فالثورة الفرنسية وفتوحات نابليون كما يذكر سميث هي التي أتت بردود الفعل الاثنية من شعوب كثيرة. كما أن الوطنية أو القومية الاثنية انتشرت الى الالمان، والإيطاليين والبولنديين، والهنغاريين، واليونان، والتشيكوسلاف، وحسب فرضية سميث فان «التعبيرات الأخيرة

للوطنية الاثنية في داخل وخارج أوروبا، هي حلقات جديدة في هذا الاتجاه التاريخي العام الذي يضم مجموعات بشرية كانت حتى الأمس هامشية لا قيمة لها» (Smith, 1981: 24).

إن الاثنية المسيسة، كما هو واضح مما سبق، هي ظاهرة حديثة تعبر عن تحول اجتماعي اقتصادي يصيب فئة من الناس تشترك في السمات الاثنية. احدى أهم وأكثر الدراسات تأثيرا حول الموضوع هي دراسة Horowitz (1975) الذي يؤكد على الفرق الواسع بين الاثنية كفئة او مجموعة عامة وبين الاثنية المسيسة[٦] لكنه ينتقل بدراسته ليثبت أن ظاهرة الاثنية المسيسة هي ظاهرة حديثة لها جذورها في واقع الناس الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فان الصحوة الاثنية، حسب دراسة هورويتز ليست استعادة ما هو قديم أو جامد وتقليدي، ومن ثم فإن المجموعات الاثنية التي أدركت وجودها الآن وصاغت مطالبها كانت بالأمس القريب فئات بشرية متفرقة لها ولاءات وانتماءات مختلفة. والمجموعات الاثنية التي تبرز الآن هي نتيجة أشكال جديدة من التضامن الاجتماعي، ونتيجة اعادة رسم الحدود بين التجمعات البشرية في المجتمع. فقبائل الايبو (Ibo) في نيجيريا، مثلا، عبارة عن هوية اثنيه برزت نتيجة انصهار عدد كبير من القبائل في جنوب نجيريا. كذلك فان السيخ مثلا ولفترة قريبة لم تكن مجموعة اثنية مميزة اذ نتجت عن الهندوسية. (Horowitz, 1975: 117).

إن أحد صفات الاثنية المسيسة هي قدرتها على خلق تشكيلات اجتماعية جديدة حيث دمج القيم وأشكال التضامن الجديدة مع القديمة، فالهوية الشيعية كما تعبر عن نفسها اليوم، هي الى حد كبير نتائج تطورات جديدة جذورها في هذا العصر لكنها تداخلت مع القديم. ويعتبر Barth, (1969)، من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للاثنية. فالاثنية، بنظره، لا تعبر عن مجموعات جامدة وثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون (على المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. كما يؤكد روتشايلد بأنه متى ما رسمت الاثنية المسيسة حدودها الاجتماعية، تصبح العملية غير قابلة للإلغاء أو العكس وبالتالي يجب التعامل معها والاعتراف بوجودها تمهيدا لايجاد الحلول المعقولة (Rothschild, 1981: 25).

لكن للاثنية وجوه عديدة متناقضة. فهي قابلة لأن تكون قوة إنسانية محررة وخلاقة كما أن تكون قوة مدمرة عشوائية مكبلة للانسان. ويؤكد روتشايلد أن:

> «الاثنية المسيسة في العالم الحديث معقدة وغامضة. فقد خدمت كوسيلة للاعتداء، القهر والامبريالية، كما خدمت كوعاء دفاعي ضد اتجاهات السيطرة. المجموعات الاثنية التي تخشى من أن تغمر بواسطة المجموعات

المسيطرة، قوى الحداثة، وسلطة الدولة المركزية تسيس نفسها ديالكتيكيا عن طريق تسخير نفس القوى التي انتجتها، وذلك لمقاومة المصير المخاف. فبينما قد تبدو الاثنية المسيسة كردة فعل ثقافية محافظة ومعادية للحداثة الا أنها تساهم بالتغيرات البنيوية (بالمجتمع والدولة) وباعادة توزيع السلطان. من المؤكد ان تكون (الاثنية المسيسة) كابحة داخليا للأفراد الأعضاء في المجموعة الاثنية ضاغطة عليهم أو مغرية لهم للدفاع الضيق والمحدود عن آفاقها. وبنفس الوقت بإمكانها أن تكون قوة محررة لهم من فقدان الاتجاه والقلق والعزلة، فتضيف الى انسانيتهم، وتعمق احترامهم لذاتهم. وبامكان الاثنية ان تكون ايضا شكوكة عدائية غير مرنة وحاسمة تجاه العالم الخارجي وتجاه الجماعات الأخرى الاثنية والغير اثنية. بامكانها أن تزيد أو تقلص من الحرية والتقدم. إنها قابلة أن تكون قوة مبدعة أو قوة مدمرة» (Rothschild,1981 : 256).

مسببات الاثنية المسيسة: هناك الكثير من العوامل التي نسبت الى تطور الاثنية بصورتها المسيسة. فعملية تحول الفئات الاثنية «السلبية، المتقوقعة على نفسها والمستثناه سياسيا إلى «أمم» صغيرة مدركة تساهم في صياغة هويتها التاريخية (Smith, 1981:24) ليست بالعملية البسيطة. ان مسببات الاثنية المسيسة كثيرة، وتعود أساسا لعوامل متصلة بالصراع (المستتر والمعلن) القائم في كل مجتمع على السلطان، والنفوذ، والثروة.

فمثلا بالنسبة الى Melson & Wolpe (1970) نجد أن أهم مسببات «الكوميونالية» أي قيام الصراع الاثنى والطائفي بين فئات مختلفة بالمجتمع، يعود الى عملية فالتعبئة الاجتماعية التي أوضح دورها وأهميتها دويتش. فالتعبئة الاجتماعية هي العملية التي يتحول فيها الفرد والمجموعات البشرية من الوعاء التقليدي الى الوعاء الحديث فمن التعرض الى الجوانب العصرية الحديثة مثل الاعلام، التلفزيون، البضائع الاستهلاكية، والتكنولوجيا، الى تغير السكنى (ريف الى مدينة) والتغير بأنماط العمل والانتاج، بالإضافة للتعليم وتغير الدخل، هذا كله قد يخلق حاجات جديدة للأفراد بالمجتمع، كما يساهم بخلق وعي جديد (Deutch, 1966: 384 - 387) فالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية حسب مفهوم دويتش لعملية التعبئة الاجتماعية، خاصة بظروف المجتمعات النامية، تطلق الكثير من الطاقات الاجتماعية الكامنة مما يوسع ويزيد من حجم الجمهور المسيس بالمجتمع. وهذا بدوره يخلق تحديات جديدة للدولة والقادة السياسيين.

إن فرضية ولب وميلسون تضيف جانبا مهما الى نظرية دويتش. اذ يؤكد ان عملية التعبئة الاجتماعية التي تتم أساسا وبشكل مكثف بالمدينة تخلق حالة من المنافسة والتداخل بين الفئات الاثنية المختلفة في مجتمع المدينة. وبما أن التعرض للوعاء الحديث، بما له من

انعكاس على الموقع في العملية الانتاجية والوظيفة والدخل ونسبة التعليم والفرص، لا تتم بشكل متساو للافراد أو للمجموعات والفئات الاثنية، فإن النتيجة هي حدوث اختلافات مهمة (ربما نسبية) بين فئة اثنية / طائفة وأخرى. ونتيجة لعدم تصحيح هذه الهوة، بل تراكمها مع الوقت، واحتمال قيام الدولة والسياسيين باستغلالها يبدأ الوعى الاثنى بالتبلور بين هذه الفئات.

من جانب آخر وفي تعليله لأسباب الاثنية يؤكد Peterson (1979 : 7) بأنه «عندما تكون ظروف أعضاء المجموعات الدنيا على أسوأ ما تكون اقتصاديا واجتماعيا فإن أعضاء هذه المجموعات يلجأون للتركيز على تحصيل الحد الأدنى من القوت اليومي». هذا يعني مهادنة الثقافة السائدة والتأقلم مع الظروف الصعبة . . فقط بعد ان طرأ تحسن هام على ظروف (مثلا) الفليميش والسود وجدنا أنهم من أجل المحافظة على تحسن أوضاعهم كمجموعة استخدموا الماضي وذكريات الاضطهاد لاعادة توليد وتقوية التعاضد الاثني (Peterson, 1979 :7) .

أما(Isaacs(1975 : 40. فيعتبر أن أهم العوامل المؤدية للاثنية المسيسة «هي الظروف السياسية التي تحيط بهوية المجموعة، نسبة سلطانها أو عدمه في المجتمع، وبالتالي يصبح التساؤل هو: ما هي نسبة سيطرة المجموعة / مجموعات أخرى على المجموعة التي يجد الفرد أنه ينتمي اليها؟» إن علاقات القوة والسلطان المختلفة بين المجموعات الاثنية تخلق شعورا خاصا لدى المجموعة الاثنية الأقل نفوذا والمسيطر عليها، بعدم الامان والخوف على المستوى الثقافي، السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي، مما يؤدي لبلورة وتشكيل الاثنية المسيسة في صفوفها (Isaacs, 1975; Young, 1976) .

ومما لاشك فيه أن هذه الفرضية يمكن أن تنطبق أيضا على المجموعات الاثنية المسيطرة التي تشعر في حالات كثيرة بفقدان الامن اذا ما شعرت أن مجموعات أخرى بالمجتمع تطالبها بالمشاركة السياسية. فالمجموعات الاثنية المسيطرة كثيرا ما تسيطر نظرا لشعورها الأصلي بعدم الأمان، وبحالات كثيرة يزداد هذا الشعور عندما تبدأ القوى الاجتماعية الأخرى بتحدي نفوذها وسلطانها.

هناك أيضا فرضية الحرمان الاقليمي القائلة بأن الشعود الاثني يتبلور بين المجموعات القاطنة بالمناطق والأقاليم المحرومة اقتصادية وثقافيا (Hechter, 1975) . فرضية أخرى هامة هي فرضية «الاستعمار الداخلي» التي تناقش سياسات الدولة الاقتصادية والسياسية والثقافية للإبقاء على فئة اثنية محددة محرومة اقتصاديا منقسمة على نفسها، وتقدم للاقتصاد عمال مياومين (Zuriek, 1979; Hechter, 1975) .

ولاشك أن لنشوء الطبقات الاجتماعية المختلفة بالمجتمعات النامية اثر كبير على مسألة الاثنية . فالطبقة الاجتماعية من حيث امتلاك مجموعة من الناس لموقع محدد في عملية

الانتاج كثيرا ما يتوافق ويتداخل ويتقاطع مع العلاقات الاثنية بالمجتمع (Nelson, 1979: 219). ولكن العلاقات الطبقية قلما تحل، بظروف العالم الثالث، مكان العلاقات الاثنية بكافة أشكالها. فالاثنان يتعايشان في نظام متداخل واحد. فالطبقية تنمو داخل الجماعات الاثنية نفسها كما تنمو بالمجتمع ككل. ولكنها لا تبطل حالة التعاضد والتضامن الاثنى القائم ضمن المجموعات الاثنية المسيسة (Nelson, 1979: 219-223) ولا تساهم بخلق وعي طبقي خاص بين فقراء المجموعة الاثنية. لهذا فكثيرا ما ينمو الوعي الطبقي الاثني، بدلا من الوعي الطبقي الخالص، ونجد أن احتلال فئة / مجموعة اثنية موقعا معينا (بشكل عام) بالمعنى الاقتصادي (اسفل المجتمع مثلا) سرعان ما يبلور لديها شعورا بأنها تشكل طبقة دنيا. وهذا لا ينفي على الاطلاق وجود فئات منها بمستويات اقتصادية واجتماعية وربما سياسية عليا، اي المهم هو ملاحظة أن المسألة نسبية ومرتبطة بوضع الفئات والمجموعات الأخرى بالمجتمع (Nelson, 1979: 219-223; Bell, 1975: 168; Nagata, 1979).

إن ارتكاز الاثنية على مكونات ثقافية، سياسية، اقتصادية، واجتماعية داخلية تنبع من الدولة والمجتمع، لا يعني عدم أهمية العوامل الخارجية في تأجيجها أو رفع حدتها. فالبيئة الدولية ببعديها الاقليمي والعالمي تتداخل مع العوامل الداخلية مما يعطي الاثنية في الكثير من الحالات أبعادا تتجاوز الحدود. لكن تبقى المسألة المرتبطة بالأوضاع المحلية وكيفية تعامل الدولة معها أساسي لنشوء ونمو وتأجج المسألة الاثنية.

الاثنية: حلول أولية

إن مفهوم الاثنية كما تتناوله هذه الدراسة ليس بالضرورة الاثنية كحركة تستهدف إحداث انقلات شامل ببنيان الدولة، بل الاثنية كظاهرة، تستهدف الدولة وتعتمد أساسا على الوعي والإدراك الاثني. أن معرفة هذا الوضع وتشخيص الحالة جيدا قد يكون وسيلة للوصول الى حلول مناسبة لهذه المشكلة التي تهدد الكثير من الدول في صلب بنيانها. اذ لا يوجد دواء واحد لهذه المشكلة نظرا لاختلاف الحالات وبالتالي الحلول. فالمهم التشخيص السليم للظاهرة، فالدول كثيرا ما تتبع سياسات خاطئة في هذا المجال مما يؤدي الى كوارث وطنية. فالفرق كبير بين الحركات الساعية للانفصال أو الحكم الذاتي، وبين الحركات الساعية لتحسين أوضاع فئة اثنية محددة ضمن شرعية الدولة ومؤسساتها. فاعتبار الدولة للحركة الاثنية التي تطالب بحريات وبمساواة حركة انفصال أو محاولة انقلاب كثيرا ما يؤدي لحالة قمع وارهاب عواقبها وخيمة على المدى القريب والمتوسط والبعيد. ان الخوف غير المبرر الموجود لدى الاغلبيات والجماعات المسيطرة (التي نادرا ما تعرف عن نفسها بصورة اثنية) من الاقليات ايضا له أثره الكبير على اشتداد وازدياد حجم ووزن وحقل ومدى الحركة الاثنية. اذ أن اتباع سياسة قمع مع حركة تسعى لمطالب ديمقراطية قد يؤدي بها الى أن تتحول لحركة انفصالية شديدة العداء للدولة ومؤسساتها.

وبما أن الدولة هي الاطار السياسي الذي يستطيع الانسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونه (Young, 1976) فلا مفر من أن تأتي الحلول من الدولة. الحلول في مواجهة المسألة الاثنية كثيرة، فكثيرا ما تستوعب الدول مطالب الفئات الاثنية باتجاه الديمقراطية والمساواة وتجري تباعا إصلاحات سياسية تصيب صلب البنيان السياسي. وكثيرا ما تخطأ الدول، وتترك المشكلة تتفاعل. وكطريقة لإرساء حلول تتعلق بالمسألة الاثنية تناسب الأنظمة الديمقراطية نجد Lijphart, (1977:25) يقترح في النموذج الديمقراطي والتوافقي والذي يعتمد على اربعة اسس مشتركة : العنصر الاول والاكثر اهميه هو الحكم بواسطة حكومة ائتلاف موسعة من القاده السياسيين الممثلين لكل الاجزاء المكونة للمجتمع المتعدد. وبامكان هذه الحكومة الائتلافية ان تاخذ اشكال مختلفة مثل ائتلاف وزاري موسع فى نظام برلماني. . . . . الثلاثة عناصر الاخري للديموقراطية التوافقية هي (١) الفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقلية من قرار الاكثرية. (٢) نسبية التمثيل بدلا من قاعدة الاكثريه. [وينعكس هذا] فى التمثيل السياسي، التعيينات الحكومية، ورصد الاموال ـ للفئات المختلفة بالمجتمع. (٣) إدارة ذاتية مميزة لكل جزء مما يسمح لها بتسيير امورها الداخلية.

ولاشك بأن قيادة متميزة بالأداء، والأمانة والمهارة بالاضافة لقناعتها بأن التعدد والاختلاف من الممكن أن يشكلا سببا في نجاح الحياة السياسية والتجربة الديمقراطية، له أكبر الأثر في نجاح الديمقراطية التوافقية (Lijphart, 1977: 53)[٧].

ويصعب الحزم بصلاحية التجربة التوافقية لظروف العالم الثالث وذلك نظرا لتداخل الاثنية مع عوامل التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع. فالتجربة اللبنانية التوافقية، على سبيل المثال، نجحت نسبيا في مرحلة ١٩٤٣ ـ ١٩٧٥، بينما فشلت في مرحلة لاحقة. ونظرا لغياب صيغة نموذجية واحدة يصبح الاصلاح السياسي الهادف الى استيعاب المطالب بناء مؤسسات وتحسين الخدمات وإرساء قواعد للعملية السياسية تسمح للقوى الاثنية بتحصيل حقوقها عبر القنوات الشرعية مسألة أساسية. إن الدول على أنواعها، أحكمها حزب واحد ام عدة أحزاب، اكانت ملكية أم جمهورية توافقية ام غير توافقية، معنية بالمسألة الأثنية. «فالذوبان القسرى، والاضطهاد الثقافي (الذي تتبعه الكثير من الدول) هي سياسات ذات تكلفة عالية وفائدة محدودة» (Young, 1976: 524). لهذا فالمطلوب من السلطة بذل جهود مضنية لإقناع الفئات المختلفة بالمجتمع «بأن العالم كما يبدو لهم يمكن تفسيره وأن السياسات (الحكومية) بامكانها» تقديم حلول مناسبة لمشكلاتهم (Young, 1976: 526).

إن قدرة الدولة على تأمين المساواة بين الفئات والمجموعات الاثنية المكونة للمجتمع هو حجر الزاوية بأية سياسة سليمة تجاه هذه الظاهرة. هذا ويؤكد يونغ وأساكس على أن

مسألة «الأمن» الجماعي للأقليات والقوى الاثنية يجب أن تكون محط انتباه الدولة. اذ عندما تشعر المجموعة الاثنية أو الطائفة أن أمنها مهدد وأن أفرادها يميز ضدهم عن قصد أو بصورة عفوية، بالوظيفة، الجامعة، الترقية، المنصب، والانتخاب، يتحول هذا الى ادراك اثنى محدد. بل، ونتيجة للإحساس بالاضطهاد، يتعمق الانتماء الاثنى، وينضم لصفوف المجموعة الاثنية المسيسة أفراد جدد ممن ينتمون اليها فقط بالمعنى التقليدي (صفات مشتركة) ولكنهم بقوا خارجها بالمعنى السياسي. لهذا فالدولة مسؤولة عن خط سياسات تثبت للقوى الاثنية بأن أمنهم وحقوقهم محفوظه. هذا يتضمن حملة توعية واسعة النطاق في صفوف المواطنين لما لسلوك الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع من أثر على تفاقم المسألة الاثنية. واهم عامل كما يقول يونغ، هو امتلاك الدولة لحساسية في الأسلوب وتفهم في الطريقة التي تعالج فيها قضايا الفئات الاثنية. اذ على الجماعات المسيطرة والدولة ان لا تنظر للمسألة الاثنية فقط من زاويتها «ولكن أيضا كما تراها وتشعر بها الأجزاء الثقافية المختلفة» في المجتمع (Young, 1976:525).

الخلاصة

لقد نبتت الاثنية بعد أن ساد الاعتقاد بأنها على وشك الذوبان في بوتقة للدولة الوطنية الكبرى. واعتقد القادة والمفكرون أن الحداثة بمكوناتها المؤسسية والفكرية والسلوكية والاقتصادية ستساهم في إضعاف الاثنية وعناصرها. كما ساد اعتقاد حول العالم الثالث مفاده أن عصر الاستقلال سينهي الاثنية ومكوناتها الأولية. في ظل هذه التوقعات برزت الاثنية كمكون أساسي في مجتمعات الغرب والشرق. بل أصبح واضحا أن الاثنية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحاضر وهمومه وكذلك المستقبل واعباءه ولقد أوضحت الأحداث والدراسات أن الاثنية ليست القديم والمحتضر. فهي قادرة على مواكبة الحداثة عبر تجديد قوتها، بنيانها، ثقافتها، وعلاقاتها، بما يتلائم مع رؤيتها لبقائها، رسالتها، وحقوقها. اذ أن قدرتها على إعادة انتاج العصبية الكامنة في التاريخ بهدف إبداع الأشكال التضامنية الحديثة الكفيلة بإخراجها من حيز الهامشية الى ممارسة الفعل والتأثير، هو بحد ذاته جزء من الحداثة ومكوناتها. كما أن ارتباطها بمكونات مثل الهجرة من الريف الى المدينة، نشوء الطبقات، التعبئة الاجتماعية، وارتباطها بمسألة المشاركة والعدالة والاضطهاد الثقافي وغيره من العوامل، يساهم بإعطاء الاثنية بعدا حديثا.

إن المشكلة الاثنية شديدة التعقيد ويصعب إيجاد الحلول لها. ومن الواضح أن الإصلاح السياسي القائم على الاعتراف بالتنوع وتبعاته أساسي للتخفيف من حدتها. فالاعتراف بالتنوع لا يعني تقويض ثقافة الأغلبية أو تغليب فئة على أخرى وما الى ذلك، بل قد يكون مدخلا يساهم في إرساء علاقات تعايش سلمية بين المكونات الثقافية المختلفة في المجتمع. وبينما نجد أن الحلول المقترحة لمواجهة الظاهرة الاثنية مهمة للغاية، إلا أنها في

المجتمعات التي قلما تناقش قضاياها المصيرية بشكل علني ومفتوح بل وقلما يتوجه الباحثون لدراسة ما هو مهم لأن كل مهم حساس، نجد أن الاثنية قد لا تأخذ الحيز اللازم من الاهتمام السياسي قبل تفاقمها الى قضية تهدد أمن المجتمع والدولة ككل. فبينما قد تكون الدولة منهمكة بايجاد الحلول للكثير من المشكلات، وبينما قوى المعارضة تطالب بالديمقراطية ومطالب أخرى، تتسلل المسألة الاثنية وتتفاقم لتصبح عاملا رئيسيا من عوامل عدم الاستقرار السياسي.

إن صعوبة تقديم حلول مناسبة للظاهرة الاثنية، الخاصة بالعالم الثالث تنبع من الطبيعة الانتقالية لهذه المجتمعات. فالعالم الثالث، والبلاد العربية من صلبه، ما زالت الكثير من المعضلات والمشكلات المتعلقة بالوجود الوطني، بالاستقلال والنمو، معلقة. ففي هذه الدول، بخلاف الوضع بالمجتمعات الغربية التي تعاني من الظاهرة الاثنية، تتداخل المسألة الاثنية والطائفية مع مشكلة من هو المواطن، مع أزمة الديمقراطية والمشاركة وتوزيع الثروات، مع أزمة الشرعية، وتتفاعل كلها مع الصراعات الاقليمية والدولية (Binder et al, 1971). إن هذا الوضع يفرض عدم التفاؤل بل توقع ارتفاع حدة الكثير من المشكلات بما فيها المشكلة الاثنية. ولهذا، فالمسألة الاثنية يجب أن تصبح في صلب السياسة بالوطن العربي، ليس لأنها قوة قد تهدد وحدته ومستقبله وأمنه، فهذا واضح ولكن من حيث أن للاثنية والأقليات الدينية واللغوية مطالب مشروعة يجب الالتفات لها قبل ان تلتفت اليها الدول الساعية لخلق مزيد من التفتت في البلاد العربية. من خلال هذا المنظور، تكتسب هذه الدراسة النظرية، كما تكتسب اية محاولة جدّيه لدراسة الاثنية في العالم العربي بالتحديد، أهمية خاصة. فاستكشاف السمات المميزة للاثنية قد يساهم بانضاج سياسة أقدر على التفاعل مع مشكلات التنمية والأزمات المرافقة لها.

الهوامش

١ - على سبيل المثال انظر الدراسات الآتية حول الاثنية في البلاد العربية: برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)؛ ابو سيف يوسف، **الأقباط والقومية العربية** (دراسة استطلاعية) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ د. سعد الدين ابراهيم، «تأملات في مسألة القومية والدين والأقليات في الوطن العربي»، قدمت في **ندوة الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي**، عمان ١٤ - ١٦ اذار ١٩٨٧؛ د. غسان سلامه، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).
انظر ايضاً:

Iliya F. Harik, «The ethnic revolution and political integration in the Middle East», International Journal of Middle East Studies Vol.3, No 3(July 1972) : 303 - 323.

٢ - انظر أيضا:
Cynthia H. Enloe, «The Issue of Saliency of the Military Ethnic Connection: Some Thoughts on Malaysia». Comparative Politics 10, (January 1978); «The Growth of theState and Ethnic Mobilization: The American Experience». Ethnic and Racial Studies 4 (April) 1981: 123 - 136.

٣ - انظر أيضا:
Walker Connor, «The Politics of Ethnonationalism» Journal of International Affairs, 27, No. 1 (1973: 1 - 91)

٤ - وتعني الصراع القائم بين فئات عرقية، دينية، قبلية مختلفة، ويعود أصلها للصراع الذي قام في الهند بين الهندوس والمسلمين.

٥ - وهو تعبير يستخدم عندما تسعى مجموعة اثنية ضمن مقاطعة في دولة للانفصال والانضمام لدولة مجاورة تتوافق معها من حيث السمات الاثنية.

٦ - انظر أيضا:
Donald L. Horowitz «Cultural Movement and Ethnic Change». In Ethnic conflict in the world today, Annals of the American Academy of Political and Social Science, 433 (September) 1977: 6 - 18.

٧ - لمزيد من الاطلاع انظر:
David E. Bohn, «Consociational Democracy and theCase of Switzerland».The Journal of Politics, 42, No. 1, (February 1980)

المصادر

Almond, G.& Verba, S.
1965 The Civic Culture. Boston: Little Brown and Company.

Barth, F.
1969 Ethnic Group and Boundaries. Boston: Little Brown.

Bell, D.
1975 "Ethnicity and Social Change." pp 141 - 174 in N. Glazer and D. Moynihn (ed) Ethnicity: Theory and Experience. Cambridge: Harvard University Press.

Bill, J. & Hardgrave, R.
1973 Comparative Politics. Columbus: Charles E. Merrill.

Binder, L, Colemon, J. et. al.
1971 Crises and Sequences in Political Development. Princeton: Princeton University Press.

Connor, W.
1972 "Nation-Building or Nation Destroying," World Politics. 24, 3 (April): 319 - 355.

Deutch, K.
1953 Nationalism and Social Communication. Cambridge: MIT Press.

1966 "Social Mobilization and Political Development". pp. 384 - 405 In J. Finkle and R. Gable (ed) Political Development and Social Change. New York: John Wiley and Sons, Inc.

Enloe, C.
1973 Ethnic Conflict and Political Development. Boston: Little Brown and Co.

Esman, M (ed)
1977 Ethnic Conflict in the Western World. Ithaca: Cornell University Press.

Fishman, J.
1968 "Language Loyalty" in J. Fishman et al. (eds) Language Problems of Developing Areas. New York. John Wiley and Sons.

Geertz, C.
1963 "The Integrative Revolution", pp. 105 - 157 in C. Geertz (ed) Old Societies and New States. London: The Free Press of Glencoe.

Glazer, N.& Moynihan, D(ed)
1975 "Introduction" pp. 1 - 26 In N. Glazer and D Moynihan (ed) Ethnicity. Cambridge: Harvard University Press.

Gusfield, J.
1967 "Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change", American Journal of Sociology, 72 (January): 351 - 61.

Haas, E.B.
1958 The Uniting of Europe. London: Stevens and Sons.

Hechter, M.
1975 Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536 - 1966. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Horowitz, D.
1975 "Ethnic Identity", pp. 111 - 140 in N. Glazer and D. Moynihan (ed) Ethnicity: Theory and Experience. Cambridge: Harvard University Press.

Isaacs, H.
1975 Idols of the Tribe. New York: Harper and Row.

Kuhn, T.
1970 The Structure of Scientific Revolutions, Second edition. Chicago: University of Chicago.

Lerner, D.
1958 The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East. Glencoe, Illinois: The Free Press.

Lijphart, A.
1977 Democracy in Plural Societies. New Haven: Yale University Press.

Lindberg, L.
1963 The Political Dynamics of European Economic Integration. Stanford: Stanford University Press.

Melson, R. & Wolpe, H
1970 "Modernization and the Politics of Communalism: A Theoretical Perspective". The American Political Science Review. 4 (December): 1112 - 1130.

Nagata, J.
1979 "The Status of Ethnicity and The Ethnicity of Status: Ethnic Identity and Class Identity in Malaysia and Latin America." International Journal of Comparative Sociology, XVII (September - December): 242 - 260.

Nelson, J.M.
1979 Access to Power. Princeton: Princeton University Press.

Peterson, W.
1979 "Ethnicity in the World Today," International Journal of Comparative Sociology. XX. No. 1-2 (March - June): 1 - 13.

Rothschild, J.
1981 Ethnopolitics: A Conceptual Framework. New York: Columbia University Press.

Shahak, I.,(Trans, ed)
1982 The Zionist Plan for the Middle East. Belmont: Association of Arab American University Graduates, Inc.

Smith, A.
1981 The Ethnic Revival. Cambridge: Cambridge University Press.

Yinon, O.
1982 "A Strategy for Israel in the Nineteen Eighties in Israel" pp. 1 - 15 in Shahak (Trans and ed) The Zionist Plan for the Middle East. Belmont: Association of Arab American University Graduates, Inc.

Young, C.
1976 The Politics of Cultural Pluralism. Madison: University of Wisconsin Press.

Zureik, E
1979 Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism. London: Routledge and Kegan Paul.

Ethnic Assertion: The Literature and the Concepts.

Shafeeq Ghabra

This study examines the relationship between ethnicity, identity and nationalism. It discusses many of the complex causes of assertion of ethnic identity in modern times, and presents solutions to some of the problems resulting from this assertion. Examination of the literature of the 1950's and early 1960's reveals two theories of ethnicity which were dominant during that period: the liberal and the radical. The liberal theory, on one hand, based its assumptions on the concept of the 'melting pot' and the literature on 'nation building'. It saw no room for the persistence of primordial ties in a world based on states, modern structures and institutions. On the other hand, the radical approach dismissed the survival of ethnic ties in a world of rising class structure. In both the western and non-western worlds, these two schools of thought showed their inadequacies in the light of the rise of ethnic assertion over the last two decades. This has led to a new set of writings reflecting these recent trends and challenging the older models. This new literature, though diverse, is predominately united in its attempt to study the social and sub-cultural units that lie beyond the nation state.